



المحفل العلمي الدولي

ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

ARID

International Journal of Social Sciences and Humanities
مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

VOL. 4, NO. 7, January 2022
ISSN - 2663-774X

ARID
ARAB RESEARCHER ID

مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

العدد السابع، المجلد الرابع، كانون الثاني 2022 م

Sustainable development and ethics question vision finality

Okba DJENANE

Mohamed KHIDER University of Biskra-Algeria-Faculty of Human and Social Sciences

التنمية المستدامة و سؤال الأخلاق: رؤية مقاصدية

عقبة جنان

جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر

okba.djenane@univ-biskra.dz

arid.my/0004-7109

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.4710>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 15/07/2021

Received in revised form 13/08/2021

Accepted 10/10/2021

Available online 15/01/2022

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.4710>

ABSTRACT

The problem of sustainable development emerged in today's environmental crisis is mainly caused by the Western modernist model of consumption. The later fails to preserve the environment and keeps its promises for sustaining it. Their failure questions, in myriad of ways, the ethical dimensions of human attachment to their environment. The present paper aims at investigating the contribution of people's ethical commitment in protecting the environment in creating the fair balance between the demands of present generations and the future generations. It attempts also to approach the question of sustainable development from applied philosophy and Islamic ethics perspectives. The study uses the analytical and descriptive method to deal with the problematic relationship between ethics and sustainable development. It concludes that the lack of the environmental ethics hinders establishing a sustainable development for our environment.

Key words: Sustainable development, environmental ethics, Islamic ethic, Jurisprudence, Applied Philosophy.

المخلص

يبرز مُسوِّغ طرح مشكلة التنمية المستدامة مُجدِّداً، بالنظر إلى الأزمة البيئية التي تولِّدت عن النموذج الحدائثي الاستهلاكي، الذي أخفق في الحفاظ على البيئة بكل تجلِّياتها؛ فلم يعد يفِي بوعوده ولم يعد مستداماً بالتالي. ومع استمرار وجود صعوبة التفعيل بين أهداف التنمية المُقرَّرة عالمياً، تظهر الحاجة إلى طرح دعوى مفادها؛ أن إغفال الاهتمام بالإنسان في بُعد الأخلاقي خاصَّة هو مَظَنَّة الإخفاق. لأن تحديات التنمية أولاً هي تحديات بشرية بأبعاد أخلاقية؛ مما يستوجب افتراض دافع قيمي يبعث على الالتزام الأخلاقي، لضمان تحقيق توازن عادل بين متطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة. فما المسوِّغ الذي يجعل من تحديات التنمية تأخذ طبيعة أخلاقية بالأساس؟ وهل يُمكن للنموذج الأخلاقي الإسلامي التوحيدي من سدَّ مسد النموذج الأخلاقي الغربي؟ نتبَّئ في دراستنا المنهج الوصفي والتحليلي، والمقارن عند الاقتضاء. أما هدف الدراسة، فهو التنبيه إلى العلاقة بين الأخلاق والتنمية المستدامة؛ من خلال المساهمة في فتح الدراسات الفلسفية على الدراسات التطبيقية من جهة، وتوجيه الدراسات الإسلامية إلى الإشكاليات العملية من جهة أخرى. وتُظهر أصالة البحث في محاولة معالجة موضوع التنمية المستدامة من زاوية فلسفية بقراءة أخلاقية ورؤية إسلامية؛ وذلك من خلال إبراز فلسفة الإسلام الأخلاقية واستمداد نظريته القيمية برؤية وآلية مقاصدية. تُخلص دراستنا النظرية التوثيقية إلى أن تحديات التنمية ذات طبيعة أخلاقية؛ بناءً على مسلمة أخلاقية الإنسان، وإلى وجود علاقة بين الاستدامة والأخلاق؛ فكل ما ليس أخلاقياً ليس مستداماً، والأزمة البيئية التي يشهدها العالم مرْدُّها غياب البُعد الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأخلاق البيئية، الأخلاق الإسلامية، الاجتهاد المقاصدي، الفلسفة التطبيقية.

مقدمة:

يُعتبر مفهوم " التنمية المستدامة " من المفاهيم التي أفرزتها العولمة وتداعياتها؛ فهو مفهوم في طور الإنجاز، ما انفك يأخذ صوراَ مختلفة وأبعاداً متعددة، بعد أن أظهر تمللا في خطط التنمية المقترحة؛ لإخراج الدول الفقيرة من واقعها المُزري، وأبان عن عدم كفاية الفكر الاقتصادي وعدم صوابية تناول المادي للمفهوم، مما أدى إلى ضرورة البحث عن فكر جديد وتبني نهج آخر يتجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية إلى مفهوم التنمية الشاملة، التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد غير المادية؛ أي مجموع التغيرات العميقة والمعقدة التي تمس الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية الممتدة عبر الزمن [1].

زيادة على ذلك، يُلحّ محمول "الاستدامة" على موضوع "التنمية" أن تأخذ، إلى جانب الأبعاد الأخرى- بُعداً أخلاقياً؛ تتمثله الأنشطة الإنسانية في الحفاظ على الموروث البشري والطبيعي فلا تطاله يد العبث. فوجود مقصد الاستدامة أو طلب الديمومة في التنمية دليل على ضرورة استدعاء عامل قيمي أو بُعد أخلاقي؛ من شأنه أن يرفع اللبس أو التناقض Oxymoron في المفهوم الذي يُقدّم نفسه على أنه مفهوم أخلاقي جوهرياً [2].

وعليه، كانت ضرورة إدراج الأبعاد الأخلاقية والاعتبارات القيمية في تحقيق الثروات وتوزيعها توزيعاً عادلاً، مع زيادة الاهتمام بالبيئة الذي انبنى عليه مفهوم الاستدامة أصلاً. لذلك حاول خبراء أخلاقيات البيئة ومنظمات الأعمال الوصول إلى وُجّهات نظر مقاربة ومقاطعة، ثم توسيع الالتزامات الأخلاقية وتوظيفها في الأبعاد الاقتصادية والبيئية، لتحقيق حياة معتدلة على كل الصعد الإنسانية والحيوانية والنباتية والشبائية [3].

ولو أن هذه المرحلة، التي وُصفت بالشاملة، أعطت قدراً من الاهتمام الأخلاقي للمشكلة التنموية؛ في اهتمامها بالأبعاد الإنسانية وتقديرها للممارسات الجالبة للمصلحة والدافعة للمضرة. إلا أنها بقيت رهينة الأبعاد المادية، الأمر الذي يدفعنا من جهة؛ إلى تسجيل عجز أو عدم كفاية على الأقل في النموذج التنموي الغربي؛ الذي كان استجابة طبيعية لأليات النموذج الحدائي الاستهلاكي بكل تمظهراته. ومن جهة أخرى افتراض دافع قيمي "عُلوي و مُهيمن" يضمن الحفاظ على التنمية دون فساد أو ضرر.

فهل يُمكن للنموذج الأخلاقي الإسلامي الذي يَبني أساساً على مفهوم "المصلحة والصلاح" من أن يكون حافظاً للتنمية وجوداً وعدمياً، فيسد بالتالي مسد النموذج الأخلاقي الغربي في حل تحدّي التنمية ؟ كما يبرز سؤال الاعتبارات الأخلاقية في نشأة المفهوم، إلى جانب البحث عن المسوّغ الذي يجعل من تحديات التنمية ذات طبيعة أخلاقية بالدرجة الأولى.

تكمن أهمية دراستنا في محاولة معالجة موضوع التنمية المستدامة من زاوية فلسفية بقراءة أخلاقية ورؤية إسلامية خاصة؛ مرتكزين في ذلك على منظومة الإسلام القيمية والأخلاقية ممثلة في علم المقاصد. الذي يمثل إجابة جديدة ومتجددة؛ بالنظر إلى

موضوعاته المبنية على مسابرة مشكلات العصر وأسئلته المستجدة والحائرة ! ومنه، تكون المساهمة في استئناف وتوسيع مجال الاجتهاد في فلسفة الدين؛ الذي هو اجتهاد في التفكير الفلسفي أساساً.

أما هدف الدراسة فيتمثل في؛ استحضار واعي قيمي وأخلاقي وفق المرجعية الإسلامية، وذلك قصد الوصول إلى تشكيل تصوّر عن مفهوم التنمية، يتمشى مع فلسفة الإسلام الكونية؛ القائمة على فكرة الاستخلاف و مارة الأرض. زيادة على كشف عجز الجهد الحداثي في بلورة أخلاق كافية وقادرة لسد المتلب القيمي، الذي كان نتيجة إلغاء السند الاعتقادي للقيم والأخلاق في بعدها الديني وصيغتها الإسلامية.

لمعالجة إشكالية البحث وتحقيقاً لأهدافه، أرتأينا تناول الموضوع من خلال المطالب التالية:

1. مدلول التنمية المستدامة.

2. معضلة نموذج التنمية العلماني الأخلاقية.

3. الأخلاق البيئية.

4. التنمية بلحاظ المقاصد.

أ. المقاصد والاستدامة.

ب. أخلاقية المقاصد.

ت. مدلول التنمية بروية مقاصدية.

ثم نختم الدراسة بعرض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

1. مدلول التنمية المستدامة:

برز مفهوم "التنمية المستدامة" لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1972، فكان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة؛ إذ تعرّض المؤتمر لأول مرة للقضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم. فبعد أن انتقد الدول التي تتجاهل البيئة أثناء عملية التخطيط للتنمية، دعاها لاتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها. وبصدور قرار المنظور البيئي عن جمعية الأمم المتحدة عام 1987، الذي كان هدفه تحقيق التنمية البيئية المستدامة، تم لأول مرة تقديم تعريف التنمية المستدامة [4].

لكن مفهوم التنمية لم يستقر على تصوّر واحد؛ خاصة في موضوع العمارة والعمران، وهذا نظراً لصعوبة تحديد الأولويات المطلوب تحقيقها في المشاريع المختلفة، مما أدى إلى تجدد المستمر وتولّد كمّ كبير من المفاهيم المتباينة؛ الأمر الذي جعل المفهوم لا يظهر على صورة واحدة. لكنه يجتهد في الحفاظ على فكرة مركزية مفادها "تحسين مستوى حياة الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش"؛ أي « افتراض بأن القرارات الحالية يجب ألا تُضعف من إمكانية الحفاظ أو تحسين مستوى الحياة بالمستقبل

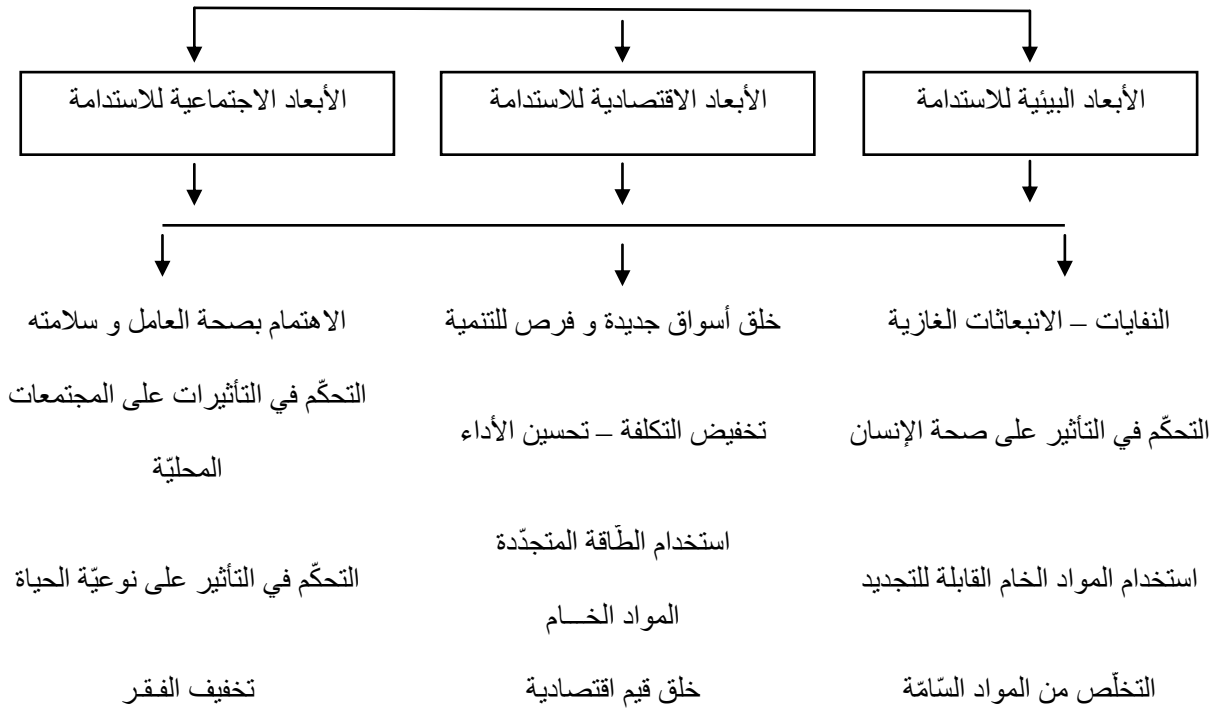
من خلال إدارة جيدة للنظم الاقتصادية إلى تحقيق ربحية الموارد وصيانة الأصول الثانية» [5]؛ وعلى نفس الأساس تعتبرها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها : « تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة» [2].

وعرفها تقرير برونتلاند Brundtland سنة 1987 على أنها : « عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ويُعزّز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته» [2]؛ أي الاجتهاد في تغيير نمط الاستهلاك الحالي، واستبداله بنمط استهلاكي يضمن تحقيق إنتاجية مستدامة، ودون هذا المنهج لا يمكن بحال تحقيق الاستدامة في التنمية؛ فزيادة على حماية البيئة من جهة والحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، دمج التقرير بين البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معاً.

وبعد تطوّر مفهوم التنمية Development، لم يعد المصطلح يعني مجرد النمو Growth الاقتصادي والتراكم المادي، بل أخذ في سياق العولمة معنىً آخر؛ مُؤداه الجمع والفصل بين التحوّلات الاقتصادية والمالية والتحوّلات البسيكولوجية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية [3]. وكذا توازن وتكافؤ الجانب المادي والمعنوي البيئي والاجتماعي لحاضر الإنسان ومستقبله. وفي إطار إبراز البُعد المعنوي يُشير François Perreux إلى أن التنمية هي : « عملية تنسيق التغيرات الذهنية والاجتماعية لشعب ما والتي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج الحقيقي الإجمالي بشكل تراكمي ودائم» [6]. فالتنمية المستدامة بهذا المعنى، ترمي إلى محاولة مُلاءمة الضّروريات الأساسية لجميع الناس وتحقيق التوازن بين التفاعلات والتغيرات للعلاقات المتبادلة؛ والتي تُخصّص الإنسان بكل إمكاناته وثقافته وحضارته وتفاعله مع البيئة استغلالاً أو تعديلاً أو تنمية [7].

إن التنمية المستدامة هي تنمية إنسانية أولاً، غايتها تأهيل الإنسان روحياً وتعليمياً وثقافياً وصحياً، مع تلبية حاجاته الضرورية، زيادة على تحقيق قيم المواطنة كالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وهي تنمية مرهونة باحترام البيئة وأخذ جوانبها بعين الاعتبار. لذلك يؤكد Amartya Sen صاحب نظرية القدرات والوظائف، على أنها صيرورة متكاملة لترقية الحريات الأساسية في شكل مترابط؛ تأخذ على إثرها التنمية مقاربة أخلاقية، تتمثل في المسؤولية تجاه العالم الفقير من جهة والبيئة وما يتعرّض له كوكب الأرض من جهة أخرى [8]. وتتميّز التنمية المستدامة عن التنمية التقليدية بالاستمرارية والتواصل؛ لأنها معيار نجاح العملية التنموية. زيادة على تنظيم استخدام المواد الطبيعية المتجددة والقابلة للنفاد؛ بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها. أما المعيار الضابط للتنمية المستدامة فهو المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجدّدة. وأخيراً، تقصد التنمية المستدامة إلى تحقيق التكامل بين الاقتصاد والمجتمع و البيئة. وإذا كانت مؤشرات التنمية التقليدية، تقيس التغيّر الذي يطرأ على جانب ما؛ بالنظر إليه على أنه مؤشر مستقل، فإن القياس في التنمية المستدامة يأخذ بعين الاعتبار تداخل وتعلّق المؤشرات بعضها ببعض؛ بحيث ينعكس أي تغيير على الجوانب الأخرى [9]. ويبقى التكامل

بين أبعاد التنمية المستدامة شرطاً جوهرياً فيها؛ وذلك لضمان متطلبات وحاجات السكان. لكنّ البُعد الاجتماعي فيها يظل هو الركن الركين، على أساس أن الهوية الثقافية والشمول الاجتماعي، يظلان عاملان لا غنى عنهما؛ في الأماكن التي تتم فيها المبادلات والنمو بالنسبة لعملية التنمية عامّة [10].



شكل : المكوّنات الرئيسية لمحاور الاستدامة [10].

2. معضلة نموذج التنمية العلماني الأخلاقية:

يقوم مفهوم التنمية المستدامة، الذي أشرنا إليه سابقاً، على الاهتمام بين النّظم أو الأبعاد الجزئية الثلاثة؛ المتمثلة في البُعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛ فتجعل من مفهوم رأس المال بأنواعه الأربعة (الطبيعي والإنساني والمصنوع والاجتماعي) مفهوماً ضرورياً في مكوّنها، بينما يظهر العامل الطبيعي أو رأس المال الطبيعي كعامل مقيد أو محدد *Constrained factor*؛ إذ لا يمكن أن ينمو الاقتصاد أكثر مما تسمح به الطاقة الطبيعية، وذلك من حيث الإمداد بالموارد الطبيعية أو بلع النفائات؛ لذلك كان الشرط الأدنى لاستدامة رأس المال الضروري هو حفظ المتجدّد وغير المتجدّد منه. وزيادة على العامل الطبيعي كرأس مال مقيد، يعترض التنمية إكراه من نوع آخر وهو التوزيع الأمثل للموارد عبر الزمن *Intertemporal Allocation of Resources*، وتبني الموازنة على التكلفة والمنافع

بين الأجيال الحاضرة والأجيال الآتية، وهي موازنة تقوم على سعر الخصم Discount Rate؛ الذي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العاجلة على المصلحة الآجلة، مما يجعل من تحييز الأجيال الحالية لمصالحها على حساب الأجيال القادمة موضع السؤال؛ خاصة وأن وجهات النظر في تقدير المصالح والمفاسد متباينة. هذا زيادة على إمكانية ظهور بعض الآثار السالبة نتيجة الاستغلال السيئ، إلى فترة قد تمتد إلى حقبة ما بعد الأجيال الحالية [11، 62]؛ وهذا ما وضع النموذج التنموي الغربي العلماني في مأزق أخلاقي عصي!

ولو أن هذا النموذج حاول إحاطة مفهوم التنمية بسياج أخلاقي و صبغة بيئية، إلا أن إصراره واستمراره على نفس النهج المعهود يُثبت تمسكه بهدف واحد هو تحقيق النمو لا غير [12]؛ أي رهن تحقيق السعادة بالوفرة المادية، مما نتج عنه مفاسد بيئية واجتماعية كبيرة؛ أدت إلى شقاء ما انفك يتوسّع لتدفع ثمنه كل المخلوقات! ورغم أن هذا النموذج حاول الخروج من هذه المعضلة بالتضحية بكثير من المصالح الثانوية، إلا أن المعضلة ظلت قائمة بسبب بنية النموذج المقترح ومعطياته المعرفية والقيمية؛ والتي تعكس حسب المفكر محمد الحسن بريمة إبراهيم "معطيات قلبه الصلب Hard Core" [11]. الذي قام على "عقلانية علمية" كان قصدها السيادة على الكون تنبؤاً وتحكماً وتصرفاً؛ مع الأخذ بالأخلاق العلمانية الحدائرية "أخلاق السطح"، التي دأبت على قطع حبل صلتها بالأخلاق الدينية "أخلاق العمق"، وكل القيم التي لا تتولد من شروط التقدم العلمي والتقني [13]. وقد انجز عن طرح الأخلاق الدينية في هذا النموذج العلماني، أثر سلبي دفع بالفلاسفة الأخلاقيين إلى تصور أطاريح أخلاقية²؛ كان الغرض منها تصحيح الشطط التقنوعلمي.

لكن هذه النظريات الأخلاقية، كما يرى الفيلسوف طه عبد الرحمن، عجزت عن تقويم السيادة التي ناقشتها، فبقيت حبيسة النظريات الأخلاقية للفلاسفة القدامى، وظلت تدور في فلك الأخلاقية التنكّرية العلمانية؛ القائمة على مبدأ القطيعة مع الأخلاق الدينية الوحيانية.

3. الأخلاق البيئية:

تتوجّه الأخلاق البيئية إلى دراسة علاقة الإنسان الأخلاقية بمحيطه الطبيعي، وهي تنقسم إلى ثلاث أطروحات، تأخذ الأولى اسم "البيومركزية Biocentrism" أي التمرکز حول الحياة البيولوجية؛ بينما تُعرف الثانية بالأنثروبومركزية Anthropocentrisme أي التمرکز حول الإنسان، في حين تجعل الأطروحة الثالثة Ecocentrism التمرکز حول البيئة موضوعها. ويتلخّص مضمون الأطروحة الأولى "البيومركزية"؛ في إعطاء جميع الكائنات الحية قيمة ذاتية "داخلية" دون النظر إلى علاقتها بالعالم الخارجي؛ فالقيمة ليست مرتبطة بالعقل أو العاطفة، فهي تُركّز على توسيع وتمديد الروابط الأخلاقية إلى الكائنات الحية الأخرى، عوض حصر هذه العلاقات بين البشر فقط؛ مُركّزة على الحياة البيولوجية لإبراز أبعادها الأخلاقية. وتعتبر الأطروحة "البيومركزية" كل الكائنات التي تعيش ضمن

¹. و الذي يتلخّص في: «تعظيم متاع الدنيا» مقصداً، و "أخلاق الفجور" السالبة، من هلع و عجلة و طمع و شح و بخل و كبر و حسد... إلخ، دافعا، و "الهوي" لإهأ و سيذاً، و "العلم بظاهر الحياة الدنيا" دليلاً و هادياً، و ظهور "الفساد" في البر و البحر كسباً و ناتجاً. هذا الجوهر الصلب للنموذج الدنيوي هو قوة الجذب المركزية الذي يجذب نحوه كل تجلّ تاريخي ذا مصداقية لهذا النموذج، سواء على المستوى المعرفي أو الواقع العملي. «. أنظر [11، 50].
². من هذه الأطاريح ما قامت على "مبدأ المسؤولية" ممثلة في الفيلسوف الألماني Hans Jonas؛ و منها ما قامت على نظرية "التواصل و المناظرة" لدى J. Habermas و Karl-Otto Apel، أو التي تأسست على فكرة "الضعف" عند كل من J. ELLUL و D. JANICAUD، أنظر [13، 779].

"المحيط الحيوي" The biosphere مشروعاً للحياة، ومساوية لجميع عناصر الحياة البيولوجية التي تنطوي على مضمون أخلاقي مؤداه احترام الحياة. فكل كائن حي له مقاصد أخلاقية عملية جوانية Intrinsic، لها إمكانية التّحقق من عدمها حسب الملايسات الطبيعية [12].

أما الأطروحة "الأنتروبومركزية"، فهي ترى أن المصالح الإنسانية لا يجب النظر إلى أنها تريد التّحقق بموجب غايات مصلحة ونفعية فقط، بل إن مبعث هذه المصالح أسباب إنسانية معنوية وجمالية، وأن الإنسان لا يكون مضطراً لإضفاء مسحة أخلاقية على مكونات الطبيعة عدا النوع الإنساني. وقد ساهمت هذه الأطروحة في التفكير جدياً في المفارقة بين التأكيد على خصوصية الإنسان باعتباره نوعاً، وبين ما سببه هذا الإنسان من دمار في الطبيعة.

أما الأطروحة الثالثة "الإيكومركزية"، فهي تعود لفيلسوف أخلاق الأرض عالم الغابات الأمريكي Aldo Léopold، الذي يرى بوجود العمل على تحقيق شعار "الوحدة والاستقرار والجمال في الوسط الحي"؛ وهو مُمكن التّحقق بالنظر إلى مكونات الطبيعة ككلّ مترابط ومتبادل في علاقته، وهو ما يُكوّن "الغلاف الحيوي Biosphere". يُعتبر كتاب آلدوليوبولد "تقويم مقاطعة الرمل A Sand County Almanac"، الذي ظهر سنة 1949 بداية تشكيل الأخلاق البيئية من زاوية فلسفية؛ والتي تقوم على فكرة الحفاظ على المجتمع الحيوي باعتبار الإنسان كائناً مشاركاً لا متحكماً وسيّداً. ويُخصّص ليوبولد فلسفة الأخلاق البيئية الجديدة من خلال انتقاده للعلاقة النفعية بين الإنسان والطبيعة بقوله: «إن العقبة التي تجب إزالتها من أجل إطلاق السيرورة التطورية للأخلاق هي ببساطة: التخلي عن التفكير في الاستخدام اللائق للأرض وكأنه مشكلة اقتصادية حصراً، واختبار كلّ مسألة بواسطة ما هو صائب أخلاقياً وجمالياً، إضافة إلى ما هو مفيد اقتصادياً. يكون الشيء صائباً عندما يميل إلى صون تكامل واستقرار وجمال المجتمع الحيوي، و يكون خاطئاً عندما يميل إلى عكس ذلك.» [14].

وتلتقي الإيكومركزية مع الأيكولوجيا العميقة DeepEcology في فكرة ترابط منظومات الحياة على الأرض ونقدها للمركزية البشرية؛ إضافة إلى فكرة التّحقّق الذاتي من خلال التّماهي مع النطاق الأيكولوجي، قصد تحسين حال الحياة على الأرض وتجنب ما من شأنه أن يضرّ بها. في حين تتجاوز مدرسة "التمركز حول البيئة" الأيكولوجيا العميقة بالاستناد على أسس علمية وعقلانية لبناء أخلاق بيئية جديدة. كما واجهت الأيكولوجيا العميقة انتقادات شبيهة بالانتقادات التي وُجّهت للأيكولوجيا الدينية Ecotheology؛ وذلك باعتمادها على أفكار تنحو منحاً دينياً وميتافيزيقياً حدسياً له طابع جوهري شمولي Holistic [15].

4. التنمية بلحاظ المقاصد:

أ. المقاصد والاستدامة:

مع اهتمام مفهوم التنمية بتحقيق أهداف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، معتمداً على رأس المال الطبيعي، ومنتدباً جملة من الوسائل لتحقيقها، يكون هذا المفهوم مفهوماً مقاصدياً معيارياً بامتياز [11، 56]. الأمر الذي يجعل من التقائه مع مقاصد الشريعة مُسوِّغاً؛ وهو تحقيق استدامة صلاح المُخاطَب أو المهيمَن عليه - أي الإنسان- بصلاح نفسه وعقله وكرامته وماله و عرضه وصلاح موجودات العالم المُسَخَّرَ له، وفي هذا صلاح الأُمَّة والنَّاس جميعاً [16] [17].

وتظهر مستويات إصلاح الإنسان في فلسفة الإسلام الأخلاقية، على مستوى الاعتقاد والتفكير، وعلى مستوى النفس بتخلُّبها من الكدورات وشوائب، وتحليلتها وتزكيته بالأعمال الصالحة؛ ذلك أن باطن الإنسان هو المعوَّل عليه في حصول الاستعداد للتُرقي في مدارج الأعمال والكمال، وبصلاح الاعتقاد والسلوك يكون صلاح حياة الناس وشؤونهم؛ أي تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية، أي كل « ما يؤثر صلاحاً أو منفعة للناس عمومية أو خصوصية.» [18] لذلك، جاءت الشريعة لَصَوْنِ الأصول الخمسة العامة المعروفة، والتي يكون في رعايتها وحفظها تحقيق مصالح الناس، وفي فوّتها وهتكها يكون وقوعهم في مفسادها. وكل ملة من الملل أو شريعة من الشرائع، تُريد صلاح الخلق ومنافعهم، لا يمكنها بحال تقويت هذه الأصول في شعاب الحياة، وإلا جرت مصالحهم على فساد واستحالت منافعهم إلى مضار، وإن اختلفت نعوتها واسماؤها.

لذلك جعل الإمامان محمد عبده والطاهر بن عاشور مقاصد الشريعة جزءاً من برنامج الإصلاح الإسلامي؛ وهذا لأن نظرية المقاصد تولي أهمية للحكمة والهدف المقصود من النص الشرعي، كما أنها نظرية تتوافق وأصول النظريات التشريعية بتحقيقها للعقلانية والأخلاق [16]. ومن هذه الرؤية يمكن للشريعة أن تأخذ بُعداً آخر وهو بُعد "الفقه الأكبر"، الذي يُضفي على الشريعة مسحة المرونة والسعة، الأمر الذي يُحوّل لها مناقشة النازل المستجد، فيمكنها بالتالي تحقيق مصالح الناس واستدامتها. وتظهر العلاقة بين المقاصد والتنمية المستدامة من خلال الصورة الجديدة لنظرية المقاصد، متماشية مع المستجدات المعاصرة والمفاهيم الحديثة؛ كالتي تدخل ضمن دائرة حفظ الأسرة بديلاً عن حفظ النسل، أو حفظ الكرامة وحقوق الإنسان بديلاً عن حفظ العرض. أو ما يمكن أن يظهر في صلة الشريعة الإسلامية مع المفاهيم العالمية المعاصرة، كحرية الاختيار والسماحة والتيسير والتكافل الاجتماعي والتنمية والمدنية، إلخ. [19].

ب. أخلاقية المقاصد:

إذا كانت الفلسفة الغربية تنظر إلى الإنسان بوصفه غاية صرفة، جاعلة من الحرية مكن قيميته المرجعية؛ فتقطع بالتالي صلته بالغيب وتُخلِّده لعالم الشهادة. تمنح بالمقابل الفلسفة الإسلامية الإنسان صورة العبودية لله، من خلال مهمّة الاستئمان والاستخلاف في الأرض، والتي تسوِّغ للمسؤولية الأخلاقية؛ بمظهري "التكليف" تحقيقاً لمقصد الدّين، ومظهر "التشريف" أو "التكريم" الذي هو حال

اصطبغ الإنسان بالأمن والهداية فالكرامة الإنسانية هنا تبدأ من صفة التكريم، وتتأصل بصيغة التكليف، وعليه تؤلف الأخلاق عند هذا الشخص اعتباراً وامتنالاً [20]. فالرؤية الأخلاقية الإسلامية تُذكر الإنسان بمقاصد الحق من الخلق، بهدف إصابة غاية خلقية مفادها تزكية النفس بالدين؛ الذي هو « التخلق بمكارم الأخلاق» كما قال الإمام الشاطبي [18].

و لا يُفهم من "مكارم الأخلاق"، كما شاع في المصادر الأصولية، أنها من قبيل الأمور التحسينية التي لا يكون في تركها حرج أو مشقة، بل هي من الضروريات التي لا تقوم حياة الإنسان إلا بها؛ وفي الاستغناء عنها فساد لا مناص منه، كما لا يُتصور أن يكون تنزيل الشريعة لغرض تميم أخلاق تحسينية فقط! [21] فالأخلاق على رأى الفيلسوف طه عبد الرحمن هي ما يُحقّق ماهية الإنسان؛ لأن خليفة الإنسان لا تتحقّق إلا بالخلق والخلق، وإذا كانت ماهية الإنسان تقتضي الخلقية، فلا إنسانية بغير أخلاقية. ففي مُصاحبة الإنسان للأخلاقية تحقيق لعالمية الإنسان بالأخلاق، أو تعميم للأخلاق الإنسانية الطارحة للاسترقاق العلمي [22].

وتظهر منزلة الأخلاق من الشريعة بمنزلة القلب من الجسد، فلا عَرَوَ أن نجد تقسيم المقاصد الشرعية، على اعتبار درجة تحقيق الشرط الأخلاقي فيها. وتعمل كلية الدين عمل الرابط للضروريات الخمس، وهي مناط حفظها؛ لأن الدين - الذي هو حُسن الخلق- هو المقصد الأخلاقي الأسمى في النظرة المقاصدية الشاملة؛ التي لا تُخرج عن كونها جلب مصلحة أو درء مفسدة³. ومفهوم المصلحة ليس " اسم ذات متحيزة " بل هو اسم معنى مُجرّد بمعنى "الصّلاح"؛ يُشير إلى قيمة خلقية تُسوِّغ وصف مقاصد الشريعة بـ "علم الصّلاح" الإنساني في العاجل والأجل، أي في الدنيا والآخرة [23] [8،18].

وعليه، يكون مبحث المقاصد مبحثاً يجعل من مقاصد الشريعة علماً أخلاقياً؛ عديلاً لعلم القيم أو "الأكسولوجيا"؛ فيُنظر في الأفعال التي يدور حولها الحكم الشرعي اعتباراً أو إلغاءً؛ من جهة صلاحها الذي ينضوي ضرورة على قيمة أخلاقية؛ هي في النهاية مقصد الشارع الحكيم. لذلك يستقرئ الأصولي في الأحكام القيم الكبرى أو المقاصد التي تُنبني عليها تكاليف الدين، أي القيم المستدامة على شرط الاستقرار والصدق، مساهمة منه بالجواب على السؤال القيمي الحائر في بُعد الكوني والوجودي [24].

ت. مدلول التنمية بروية مقاصدية:

كان المأزق الأخلاقي في النموذج التنموي الغربي، مسوّغاً لضرورة تصوّر نموذج بديل عنه؛ وهذا بالنظر إلى الإخفاقات التنموية التي خفها والنذر البيئية التي تُلوّح عن كارثة وشيكة! وعليه، دعت الضرورة إلى انتداب نموذج آخر يختلف جوهرياً عن مكوّنات قلب النموذج الغربي الصلب؛ والذي لا يمكن أن يكون إلا التّموذج التنموي الإسلامي التوحدي.

³ يُعبّر القرآن الكريم عن المصالح بالنور أو المعروف، كقوله تعالى: « يَأْمُرهم بالمعروف و يَنْهَاهم عن المنكر»، [الأعراف: 157]. و يأتي لفظ "الظلمات" تعبيراً عن "المفاسد"؛ كقول تعالى: «يُخْرِجهم من الظلمات إلى النور»، [البقرة: 257]. و رغم أن الشريعة تهدف إلى تحقيق المقصد الأسمى و هو "الأخلاق"، و التي تسوق أولاً إلى مفهوم "الخير"، نجد مفهوم المصالح أكثر حضوراً؛ إذ تدور عليه أحكام المصالح الكلية. و لعلّ السبب في هذا الحضور، هو أن المفهوم الأول "الخير" مفهوم مجرد و فضفاض، قد لا يستأنس المكلف به؛ لأنه لا يبين -في نظره- عن النفع الأجل، بينما تحيل كلمة "المصالح" إلى هذا المعنى بما تتضمنه من خير في العاجل بله الأجل.

يتساقط مفهوم التنمية المستدامة مع فلسفة الإسلام الكونية، التي تقوم على فكرة الاستخلاف وعمارَة الأرض؛ ومفهوم الاستخلاف وعمارَة الأرض مفهومان قرآنيان، يجدان بعض مكوناتهما في ما يقابلهما من المفهوم الغربي لمصطلح التنمية المستدامة، لكن المفهوم القرآني لهذين المفهومين يتعداه ويتجاوزه بخصوصية أو شرط المسؤولية الأخلاقية الثابتة فيه؛ والتي تقضي بضمان استمرار صلاح الأرض بصلاح المستخلفين فيها. ولا يمكن لهذه العمارَة وهذا الصلاح، أن يتحققا إلا على وفق النموذج التوحيدي الإيماني والمنوال المقاصدي، الذي يُمثّل علم الأخلاق الإسلامي ومنظومته القيمية، والذي أشرنا إليه أعلاه بـ "علم الصلاح". ومُبرّر ذلك التقاطع تلاقي فضاءات التنمية المستدامة الثلاثة (الاجتماعي والبيئي والاقتصادي)، والمعيرة عن أصول الظاهرة الاجتماعية والمعادلة لخصائص القرآن الكريم المعرفية من جهة؛ مع أصول الشريعة وكنياتها في بعدها العملي والأخلاقي والتوحيدي من جهة أخرى [11، 11].

ورغم اشتراك النموذج التوحيدي مع النموذج العلماني الغربي في الهدف التنموي، المتمثّل في تحقيق الحياة السعيدة والرفاه، أو الحياة الطيبة بالتعبير القرآني، تتجلّى خصوصيّة النموذج التنموي التوحيدي في صفة "الإيمان"، الذي هو مؤشر المتغيرات الكونية (النفس والعالم والمال والبنون)، والذي يتجلّى عمليا في زينة الحياة الدنيا من خلال قيمتين أخلاقيتين عمليتين هما "الشكر والصبر"، واللذان تنويان عن الإيمان في عالم الواقع والفعل اليومي؛ بالعمل الصالح الذي يُراعي فيه المكلف قصد الشارع الحكيم. كما يجعل النموذج التوحيدي من الإيمان والعمل الصالح وسيلتين في صميم العملية التنموية، لتحقيق الطمأنينة ووسع العيش والبركة في حياة المجتمع المؤمن؛ مقابل الحياة الضنكة التي يكون سببها الكفر بأوسع معانيه، ومُترجماً بالعمل السيئ بكل أوجهه [11، 72]. فشرط استدامة الحياة الطيبة في التصور الإسلامي العمل الصالح، مُلخّصاً في قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [النحل: 97]. كما أن حصول الشكر على النعمة ودوامه، أي الصبر على الشكر، يجعل ويهيء لدوام مسيرة التنمية متى تحقّق شرطها في قول الله تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) [إبراهيم: 7].

فزيادة على أخلاق الشكر التي تتجلّى من اعتمال الإيمان في القلب وتصديقه بالعمل الصالح، يلتزم المؤمن مسيرة الاستدامة الرّاشدة، التي لا تتعلّق بكفاءة العقل الأداتي ومصادقية الوسائل لديه وحسب، بقدر ما يكون تحقّقها لمقاصد الشارع ومُراد في العاجل والأجل؛ قصد درء المفساد الذي يُحقق شرط حفظ المصالح وجوداً، أو جلب المصالح بمعنى استدامة ما تمّ حفظه؛ ذلك أنّ ما لا يُمكن حفظه أولاً لا يُمكن استدامته، على اعتبار أن الحِفظ شرط أولي في تحقيق الاستدامة. ولأن أصول الظاهرة الاجتماعية مساوية لمكونات المقاصد الكلية الشرعية، فهي تأخذ - في مصطلح الاستدامة - حكم المتغيرات القابلة للزيادة أو النقصان في الكمّ والكيف، فكان من الضروري إذاً حفظها أو استدامتها بتنميتها؛ تلافياً لنقصانها أو تراجعها وضمورها عبر الزمن على الأقل Temporarily Non-declining و إلا استحالت تنميتها [11، 72].

ولأنّ عامل الزّمن في البحث التنموي مهم للغاية، فهو يُولي نتائج الأعمال ومقاصدها في المدى البعيد أهمية كبيرة؛ ومنه يُمكن ملاحظة تميّز النموذج التنموي الإيماني، باستحضاره من جهة، للبعد الغيبي باعتبار الوحي مصدراً نوعياً و حاسماً؛ يمكنه أن يُغني المكآف عن الوقوع في الفساد أو أخلاق الفجور الهادمة [25]. واستصحابه من جهة أخرى، لطبيعة الفعل الإلهي متجاوزاً لمفهوم الزمن العاجل؛ قد تظهر نتائجه في الأجل بحسب طبيعة الفعل البشري؛ شكوراً أو كُفوراً [11،96]. كما تظهر عناية المؤمن بالزمن، عند عملية التداول في اختيار الفعل والترجيح في اتخاذ القرار، جاعلاً نصب عينيه أولاً قيمة عمله في الدارين؛ على نقيض اهتمام ونتائج النموذج العلماني الذي يولي اهتماماً بالمصالح العاجلة فقط. هذا زيادة على أن امتداد التعاون في الزمن، حسب النموذج الإيماني، أدعى وأجلب للمصالح العامة الأجلة على المصالح الخاصة العاجلة؛ لسبب قيام التعاون على التنافس في البر والتقوى [11،82-83].

خاتمة :

يتبيّن لنا ممّا تقدّم، أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم غير قادر، فهو لا يلبث يتطوّر بتطوّر الفكر الاقتصادي وفلسفة العولمة التي أفرزته. وقد ظلّ يتشكّل باحثاً عن صورة تتجاوز مفهوم النمو إلى التنمية؛ وذلك بمحاولة إيجاد موازنة وتكافؤ بين الجانب المادي والمعنوي لحاضر الإنسان ومستقبله. لكنّ الفكر الاقتصادي أظهر عجزاً في تناول المفهوم بكلّ شموليته وحيثياته الإنسانية، خاصّة في بُعد المعنوي والأخلاقي الرّوحي؛ والذي يُعدّ شرطاً مهماً حسب تصوّر النموذج الإسلامي للتنمية.

ولأنّ مفهوم الاستدامة مفهوم معياري يُنظر في استراتيجيات التنمية ومآلاتها، يُمكن لعلم المقاصد أن يكون صيغة جديدة أو نموذجاً Paradigm مناسباً وبديلاً عن منوال النموذج الغربي؛ من جهة اعتبار مشاركته في المحافظة على الضروريات والمصالح المُتفق عليها إنسانياً حسب مبدأ "عدم الإضرار" أولاً، و من جهة تجاوزه له بمضامين أخلاقية دينية وأبعاد روحية ثانياً.

هذا، زيادة على أن المقاصد المُراد إصابتها في النموذج التنموي الإسلامي، هي مقاصد يَدلّ عليها ضابط المصلحة والصلاح في الدنيا والآخرة، مقابل المقاصد التي يتوقف تحقّقها في النموذج الغربي، على مدى إصابتها من زينة الحياة الدنيا وفق ضابط الهوى. لذلك دعت الحاجة لتغيير تصوّر النموذج الغربي عن التنمية؛ والذي تأسّس على تصوّره المُفتقر عن الكون والإنسان، من أجل استئناف موقف اجتهادي لتقديم فلسفة الإسلام؛ من خلال بحث عميق وتناول دقيق، لعلاقة الإنسان بالكون والغيب وفق طرح أكثر إثراء و إرواءً على صعيد التجربة الأخلاقية والرّوحية؛ قصد المساهمة في تصويب التجربة الإنسانية، معرفياً وقيماً، مسترشدين في ذلك بمناهج العقل وإلهامه ومهتدين بنور الوحي الإلهي.

قائمة الفهارس والمراجع:

- [1] العيسوي، إبراهيم. التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها. القاهرة : دار الشروق، 2000، ص، 18.
- [2] United Nations World Commission on Environment and Development (UNWCED). *Our Common Future*. Oxford University Press, 1987.
- [3] بن منصور، عبد الله. الجوانب الأخلاقية في التنمية المستدامة، مجلة Les Cahiers du MECAS، 2008، ع 4، 372-361، ص 371.
- [4] بلقاسم، سهام. دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماستر. الجزائر: جامعة ألكلي محند أولحاجالبويرة، 2017، ص، 25.
- [5] Repetto, Robert. *Word Enough and time*. Yale University Press. New Haven, CT. 1986, pp. 15-16.5
- [6] Perreux. François, *L'économie du XXe siècle*. Grenoble : PUG, 1991.
- [7] مهران. هشام، التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية متوازنة. ندوة الإبداع و التميز في النهضة العمرانية، المملكة العربية السعودية، 1999، ص، 3.
- [8] Sen. Amartya, *Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté*, Paris : Odile Jacob, 2000, p.36.
- [9] www.Sustainability.com. *What is Sustainable Development*.10/2005.
- [10] هجيرة، سعودي. التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، دراسة حالة مدينة بوسعادة، رسالة ماجستير، الجزائر: المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2007، ص، 15.
- [11] إبراهيم، محمدالحسن. التنمية المستدامة : تأسيس مقاصدي، على الموقع : <http://www.hssb.gov.sd/ar/content>
- [12] بامي، جمال. القيم البيئية في فلسفة أخلاق الأرض، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " سؤال الأخلاق و القيم في عالمنا المعاصر"، الرباط، 2011، صص، 267-285، ص، 270.
- [13] هام، محمد. مقاصد الشريعة الإسلامية و مبحث الأخلاق، جدل المرجعية و التداخل - اجتهاد الأستاذ طه عبد الرحمن أنموذجاً، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، صص، 267-285، ص، 779.
- [14] كالكوت، بايرد. مقدمة الفلسفة البيئية، الكويت : عالم المعرفة، عدد 332، 2006، ص، 163.
- [15] BLAIS, François ; FILION, Marcel. *De l'éthique environnementale à l'écologie politique*. Apories et limites de l'éthique environnementale. Philosophiques, 2001, vol. 28, n°2, p. 255-280.
- [16] هيتوت، عبد الله، معالم النظرية المقاصدية، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 151-171، ص، 161.
- [17] ابن عاشور، الطاهر. مقاصد الشريعة، تونس: دار سحنون للنشر و التوزيع ؛ دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، ص، 60.
- [18] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، شرح عبد الله دراز، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003، ج2، ص، 59.
- [19] العودة، جاسر. مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي رؤية منظومية، تعريب عبد اللطيف الخياط، أمريكا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012، ص، 35.
- [20] بوحناش، الاجتهاد و جدل الحداثة، الجزائر؛ بيروت: منشورات الاختلاف، 2016، ص، 213.
- [21] اليندوزي، ربحانة. التحقيق في دعوى حصر المكارم الخلقية في المقاصد التحسينية، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 197-224، ص، 779.
- [22] عبد الرحمن، طه. سؤال الأخلاق، الدار البيضاء، المغرب ؛ بيروت، لبنان : المركز الثقافي العربي، ط2، 2000، ص ص، 14؛ 54؛ 65.
- [23] عبد الرحمن، طه. مشروع تجديد علمي لمبحث مقاصد الشريعة، مجلة المسلم المعاصر، العدد 103، سنة 26، ص، 43.
- [24] بوحولين، إبراهيم. الاجتهاد الأخلاقي في مجال المقاصد الشرعية عند الفيلسوف طه عبد الرحمن، على الموقع : www.mominoun.com/articles، 16 ص، 29 مارس 2019، ص 10.
- [25] حمداوي، إبراهيم. في حاجة العلوم الاجتماعية إلى علم المقاصد من أجل السعادة و الاستقرار الاجتماعي، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية، " مقاصد الشريعة و السياق الكوني المعاصر"، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 2012، ص ص، 461-474، ص، 469.